

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

250612 200612 12-31746 X (A)



بيان

ترد العناصر الأساسية المطلوبة للقضاء على الفقر في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي: "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة، وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وتركز هذه الأهداف على القضاء على الفقر وتمكين ٥٠ في المائة من السكان، (النساء والفتيات) عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين، مع الحصول على التعليم، والخدمات الصحية، والحقوق الخاصة بالأراضي، والوصول إلى الأسواق المالية، ولا سيما في المناطق الريفية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي في كيفية تنفيذ القيم الطموحة للأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة في عالم معاون يتسم بالفقر، ويركز على الإنتاج والاستهلاك، ويجرّكه الربح، ويعمل على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق السماح باستمرار عدم المساواة بين الجنسين، والفقر المدقع، والجوع، وسوء التغذية. ويلزم إيجاد نماذج بديلة للأعمال التجارية وإعادة توزيع الموارد، وإيجاد فرص جديدة من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وتوفير العمالة والعمل اللائق.

وهناك أمثلة تدعم هذا التحليل وتستند إلى عمل منظمنا مع النساء والفتيات في المناطق الريفية على نطاق العالم. وتشير دورة المحكمة الشعبية الدائمة المعنية بالمواد الكيميائية الزراعية، والتي عقدت مؤخراً في بنغالور بالهند، إلى أن شركات المواد الكيميائية الزراعية قد زادت من ثرواتها وسطوتها بدرجة هائلة، وحققت أرباحاً من المنتجات والتكنولوجيات الخطرة التي دفعت بها إلى الزراعة. وتدعو المحكمة إلى احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق السكان الضعفاء، عن طريق مطالبة الحكومات الوطنية بألا تصدّق على أي اتفاقات تجارية أو استثمارية جديدة مقترحة دون مراعاة لمبادئ حقوق الإنسان. وينبغي للحكومات كذلك عدم منح أي حصانة من المسؤولية الجنائية لشركات المواد الكيميائية الزراعية في إطار القانون الوطني ومنع التحرش المباشر وغير المباشر بالعلماء والمزارعين والمدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة، أو إرهابهم. وهذه التوصيات ذاتها مطبقة في حالات كثيرة أخرى في عالم المؤسسات.

وتشهد أفضل الممارسات داخل منظمنا على التحول الذي حدث عندما تعترف النساء والفتيات بكرامتهن ويتمسكن بحقوق الإنسان والعدالة على المستويين الفردي والاجتماعي. ففي عام ٢٠١١، وكجزء من برنامج التنمية المجتمعية في باراغواي، تم تطوير ١٨٠ حديقة إيكولوجية زراعية استناداً إلى نموذج للشراكة، وأدى هذا بدوره إلى إعادة توزيع الأصول المجتمعية، مثل المياه، وتنمية مهارات الإدارة، وتحسين التوزيع المنصف للمهام داخل الأسر

المعيشية، وإنتاج أغذية صحية، واستحداث تكنولوجيات لتجهيز الأغذية، وتحقيق التحسن الاقتصادي. وهناك مشروع لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والطوائف والقبائل المصنفة المهمشة في ولاية مدهيا برديش بالهند، يستخدم بنجاح نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، ويوضح أن الملكية المحلية، والمشاركة في اتخاذ القرارات أمران أساسيان للقضاء على الفقر. غير أن مثل هذه التطورات تتعرض للانهيار والتخريب عندما لا تقترن بتغييرات هيكلية ونظامية تدعم هذه المبادئ.

وتطرح مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي اقترحتها الأمم المتحدة سياسة مترابطة، ومصممة لتلائم الظروف الوطنية التي تكفل الحصول على الخدمات وعلى الحد الأدنى من الدخل لكل فرد يعيش في فقر، مع ضمان نهج قائم على حقوق الإنسان. وتنفيذ هذه المبادرة بحلول عام ٢٠٢٠ من شأنه تسهيل تنمية القدرات الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام والمنصف.